## محاضرة 7. نظريات التكامل الدولي

شهدت التجارة العالمية بعد الحرب العالمية الثانية تطورات متسارعة، إذ بات من الضروري حماية الدول لاقتصادياتها وصناعاتها في ظل تحرير التجارة الخارجية ورفع القيود عنها، بالأخص تلك الدول النامية.

ولعل من ابرز الحلول وأنجعها لمواكبة هته التطورات التجارية العالمية إقامة التكتلات الاقتصادية والتي تعمل على تحقيق المصالح المشتركة لكافة الدول الأعضاء فيها، في إطار ما يسمى بالتكامل الاقتصادي بشتى أشكاله.

### 1- ماهية التكامل الاقتصادي

مصطلح التكامل الاقتصادي ظهر لأول مرة في أدب التاريخ الاقتصادي مع الاقتصادي " جاكوب فينر"-J Viner سنة 1950، والذي يعود له الفضل في وضع أساس نظرية التكامل الاقتصادي الليبيرالي ( نظرية الاتحاد الجمركي)[1].

### 1-1-تعريف التكامل الاقتصادي:

يعرف التكامل الاقتصادي على انه:" عملية تنسيق مستمرة ومتصلة تتضمن مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى إزالة القيود على حركة التجارة وعناصر الإنتاج فيما بين مجموعة من الدول ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة".

كما يعرفه Bela.Balassa (1960) بأنه:" عملية إلغاء تام للحواجز الجمركية بين وحدات إقتصادية قومية مختلفة"، وأكد آخرون أن هذا الإلغاء لابد وأن يتوافق مع إزاحة أي نوع من العقبات أمام انتقال عوامل الإنتاج، ويشدد روبسون Robson 1987 على أن التكامل الاقتصادي يهتم بكفاءة استخدام الموارد خاصة رأس المال، بينما يركز آخرون على الجوانب المؤسسية للتكامل ويرون أنه يعني تحويل توقعات المنافع من الدول القومية إلى كيان واسع[2].

### 1-2- أشكال التكامل الاقتصادي ( ومراحله):

يلخص لنا الجدول التالي أشكال التكامل الاقتصادي وخصائص كل نوع (مرحلة):

**جدول رقم 01: مراحل التكامل الاقتصادي**

الجدول (01): مراحل التكامل الاقتصادي

| أدوات التكامل | اتفاقيات تفضيلية | منطقة تجارة حرة | اتحاد جمركي | سوق مشتركة | اقتصاد موحد | اتحاد اقتصادي ونقدي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| تخفيض عوائق التبادل | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ |
| إزالة عوائق التبادل البيني | | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ |
| توحيد العوائق الخارجية | | | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ |
| تحرير حركة عناصر الإنتاج | | | | ✓ | ✓ | ✓ |
| تنسيق السياسات الاقتصادية | | | | | ✓ | ✓ |
| توحيد اقتصادي ومالي ونقدي | | | | | | ✓ |

**المصدر: محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص581.**

[1]- عبد الرحمن روابح، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة، رسالة ماجستير في الاقتصاد الدولي، جامعة بسكرة، 2013، ص 03.

[2]- محمد بوبوش، التكامل الاقتصادي المغاربي والتكتلات الإقليمية الراهنة، دار الخليج، الأردن، 2017، ص28.

من خلال الجدول السابق نستخلص أن التكامل الاقتصادي يتخذ عدة أشكال وهي:

- **الاتفاقيات التفضيلية:** تعتبر هذه المرحلة أول مرحلة للتكامل الاقتصادي، وقد تكون ثنائية الأطراف أو متعددة الأطراف، بحيث تسمح هذه الاتفاقيات بتخفيض العوائق الجمركية (عوائق التبادل) بين الدول المصادقة عليها.

**مثال:** الاتفاق التجاري الثنائي التفاضلي الجزائري التونسي.

- **منطقة التجارة الحرة ( التبادل الحر)Free Trade Area:** خلال هذه المرحلة يتم إلغاء القيود الجمركية على السلع بين الدول الأعضاء المشاركة مع احتفاظ كل دولة بقيودها الجمركية إزاء الدول الغير أعضاء، أي أنها تسمح بالعبور الحر لعناصر الإنتاج المختلفة بين الدول الأعضاء ضمن منطقة التجارة الحرة.

**مثال:** منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (ZLECAF)

- **الاتحاد الجمركي Customs Union :** يشترط ضمن الاتحاد الجمركي تحقيق إزالة كافة عوائق التبادل بين الدول الأعضاء، وكذا توحيد العوائق الخارجية (أي توحيد العوائق الخارجية مع الدول خارج الاتحاد الجمركي)، بمعنى وضع تعريفة جمركية موحدة إزاء باقي دول العالم خارج الاتحاد الجمركي.

- **السوق المشتركة Common Market :** في هذه المرحلة يتم إزالة عوائق انتقال عوامل ( عناصر) الإنتاج إضافة إلى مزايا الاتحاد الجمركي، وهنا تصبح السوق المشتركة عبارة عن إتحاد جمركي يسمح بتحرير حركة عناصر الإنتاج كافة.

- **الاقتصاد الموحد (الوحدة الاقتصادية) Economic Union :** يجعل هذا النمط من التكامل الاقتصادي الدول الأعضاء فيه تعتمد على سياسات اقتصادية موحدة ، وهذا بعد أن يتم توحيد الإجراءات الجمركية مع الخارج وتحرير حركة عناصر الإنتاج وتحرير التبادل التجاري.

- **الاتحاد الاقتصادي والنقدي( الاندماج الاقتصادي الكامل ) Complet Economic Integration :** وهو أرقى درجات التكامل الاقتصادي، باعتباره يصل إلى تحقيق توحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية بين الدول الأعضاء فيه.

نلخص ما تم التطرق إليه سابقا حول أشكال التكامل الاقتصادي في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1) درجات التكامل الاقتصادي

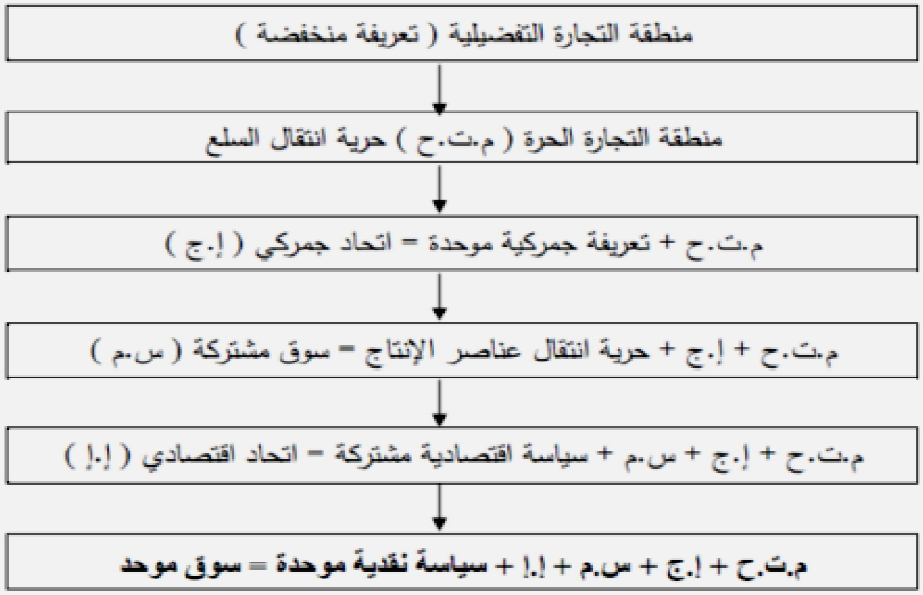


المصدر: Hakim ben Hamouda; L'itegration régionale en afrique central Bilan et perspectives, Edition KARTHALA; Paris, 2003, P31

**2- آثار التكامل الاقتصادي:**

تنقسم آثار التكامل الاقتصادي إلى آثار استاتيكية، وآثار ديناميكية، نتناولها بالتحليل فيما يلي:

**أولا: الآثار الاستاتيكية (الساكنة) Static effects (وفق نظرية فاينر Viner)**

إن إلغاء القيود التجارية على حركة التجارة الدولية من شأنه التأثير على أسعار هذه المنتجات التي يتم إلغاء القيود عليها، غير أنه ينبغي التفرقة بين حالتين هما:

❖ **أولى: أثر خلق الثجارة Trade Creation[3]**

إن خلق التجارة، كما يشير إليه البنك الدولي يحدث عندما دولة عضو في الترتيب الإقليمي ( مثلا دولةأ) تقوم بزيادة وارداتها من دولة شريك لها (دولة ب ) وذلك دون تخفيض لواردات الدولة (أ) من باقي دول العالم ويحدث ذلك بسبب إزالة التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء.

ويعتبر هذا الأثر نتيجة ايجابية، ومفاده أن تعتمد دولة عضو ( قبل قيام التكامل) على استهلاك سلعة محلية غير كفؤ اقتصاديا وبعد قيام التكامل (أي بعد إزالة الحواجز الجمركية) تقوم هذه الدولة العضو باستيراد هذه السلعة من شركات في دولة عضو في الاتفاقية تنتج هذه السلعة بطرق أكثر كفاءة وأقل تكلفة.

❖ **الثانية: أثر تحويل التجارة Trade diversion[4]**

يشكل تحويل التجارة الأثر السلبي للتكامل الاقتصادي لأنه ينقص من الكفاءة الإنتاجية للواردات، ويحدث تحويل التجارة عندما يتم إحلال الواردات من باقي دول العالم من الدولة (أ) من خلال واردات أعلى من الدولة (ب )، لأن الواردات من الدولة (ب) لا تدفع عنها ضرائب على الواردات بينما يتم دف الضرائب على الواردات من باقي دول العالم خارج التكامل.

[3]- أحمد يوسف دودين، مصطفى يوسف كافي، التكتلات الاقتصادية الدولية، ص 83.

[4]- أدهم ابراهيم جلال الدين، التكامل الاقتصادي بين البلاد الاسلامية، مركز الكتاب للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2017، ص 134-135.

وهذا الأثر يعني، أن تستبدل واردات أقل تكلفة من خارج الاتحاد الجمركي بواردات أعلى تكلفة من عضو بالاتحاد ينتج عن المعاملة التجارية التفضيلية بين الدول الأعضاء، حيث تصبح هذه الأخيرة بسبب السياسة التجارية التفضيلية متفوقة على الدول الغير أعضاء، وهذا ما يؤدي إلى تغير أنماط التجارة حيث تستولي الدولة العضو على مبيعات السلعة من الدولة غير العضو.

**ثانيا: الآثار الديناميكية**

تختلف الآثار الديناميكية عن الآثار الساكنة بأنها تأخذ عامل او عنصر الزمن في حسبانها، إذ بينما تهتم الآثار الساكنة بتحليل النتائج عند نقطة زمنية معينة، لإن التحليل الديناميكي يهتم بتحليل هذه الآثار بعد فترة زمنية معينة او خلالها، والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي:

**1- اقتصاديات الحجم، واتساع نطاق السوق:** يتيح التكامل الاقتصادي نتيجة إلغاء القيود التجارية وإتاحة حرية انسياب السلع المختلفة إحداث تغيرات في إنتاج هذه السلع نتيجة اتباع مبدأ التخصص الذي يسمح بإنتاج كميات أكثر وبتكاليف أقل نتيجة الاستفادة ووفورات الإنتاج الكبير، واتساع نطاق السوق الذي يسمح بامتصاص هذا الإنتاج.

**2- ازدياد حدة المنافسة بين دول الاتحاد أو التكامل الاقتصادي:** التكامل الاقتصادي سوف يكون أفضل بين الدول المنافسة في الانتاج نظرا لوجود جدار جمركي عال بين هذه الدول، فإذا ما تم تحرير هذه القيود، فإن المنافسة سوف تشتد نتيجة لمحاولة التخصص في إنتاج هذه السلع والاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير، بما يتيح الاستخدام الكفء للموارد الاقتصادية، وبالتالي هبوط أسعارها.

**3- التقدم التكنولوجي:** إن استمرار وجود المنافسة والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية سوف يتيح أو يخلق مراكز للأبحاث المستمرة التي تسعى إلى خفض الإنتاج، واستخدام الفنون الإنتاجية ذات الكفاءة الأعلى، وهذا سيكون له الأثر على تحقيق المزيد من التقدم التكنولوجي داخل دول الاتحاد، كما أن تكوين مثل هذه الاتحادات سوف يوحد جهود دولها، بدلا من تكرار هذه الجهود، وبالتالي الاستفادة تكون أكبر وأعم.

**4- الاستثمارات:** نظرا لارتفاع درجة التقدم التكنولوجي، وهبوط التكاليف فإن ذلك من شأنه زيادة فرص الربحية نتيجة لاتساع هامش الربح، مما يكون له أثره البالغ على زيادة الطلب على الاستثمارات داخل دول التكامل الاقتصادي، وهذا لن يكون فقط من داخل دول الاتحاد، بل ايضا من الدول الأخرى بما يساعد على هجرة رؤوس الأموال.